

وقد يكون ذلك طبيعياً نتيجة عدم سير الأمور على المستويات الأعلى بشكل سليم وصحيح . كذلك يمكن القول بان التاوتجي لم يكن يعقد اجتماعات دورية منتظمة مع قادة الأفواج لتدارس الموقف وتبادل الآراء في الخطط الواجب اتباعها لمواجهة العدو وتحركاته . وفي الواقع فقد مارس قادة الأفواج نوعاً من الاستقلال كان قريباً من استقلال الحاميات المحلية الفلسطينية . يقول أحد ضباط المدفعية الذين رافقوا الانتقاد طيلة تجربته في الجليل ما يلي : « ويمكن ان نقول بصورة اصح كان قادة الأفواج لوحدهم يشتبكون مع العدو بدون تحضير ، وحينما يتغلبون على العدو يدعون القائد العام ، وهذا يحضر ومعه وفد من الصحفيين والسياسيين ، يرون المعركة من المرصد ويكتبون عن وصفها ما يريدون ، ويعودون في اليوم الثاني الى الخلف » (٢١) .

هذا ويعتقد احد الاداريين العاملين في الانتقاد انه « كثيراً ما شعر وكأن ما كان يربط معظم ضباط الميدان بالقيادة العامة واستمرار اتصالهم بها انما يرجع بشكل اساسي الى حاجة هؤلاء لتأمين ما تحتاجه الوحدات في الخط الامامي ، اي التمويل والتمويل والاسلحة والذخيرة ، ولولا ذلك لانقطع كل رابط لهذه القطعات بقيادتها العامة كما كان حاصلًا بالنسبة للحاميات المحلية المستقلة » (٢٢) . ومع المبالغة التي قد يلمسها المرء في هذا القول فان تقديري ان عجز القيادة العامة عن السيطرة على الأمور يرجع الى اسباب عديدة منها عدم قدرتها على تلبية طلبات الوحدات ، ومنها انخفاض مستوى التدريب ، وعدم تجمع الوحدات بل انتشارها ، بالإضافة الى توأجدها مع قوات شعبية ، وعدم قيام تعاون وتنسيق جديين بين قوات عربية تقاثل عدوا واحداً ، وهناك أيضا سبب هام جدا هو غياب التوجيه السياسي والقوعية ، والذي لو توفر لامكن خلق القناعة بسلامة الموقف وتعميقها وتعزيز الايمان بالاهداف والمثل التي يقاثل افراد الجيش من أجلها . فقد كان معظم قادته يفكرون ببناء الانتقاد على اساس ان يكون جيشاً نظامياً عربياً تقليدياً يقوم على الطاعة التامة والضبط الحديدي لا على اساس الطاعة الواعية والالتزام الطوعي القائم على الايمان باتجاه سياسي معين . وكان هذا التفكير هو حصيلة تجاربهم النضالية وبحكم تكوينهم السياسي ، اذ شارك معظمهم في النضالات القومية السابقة من خلال المؤسسة العسكرية القائمة يومذاك، ولعبوا ادواراً وطنية بناءة وهامة دون ان يكونوا منتهمين لكلت سياسية أو احزاب ولم تكن لهم ارتباطات بهيئات معينة قائمة يومذاك .

اما عن الناحية المالية ، فقد كانت قوات الانتقاد تمول من قبل جامعة الدول العربية بمعرفة لجنة سمت اعضاءها الدائرة المالية في الامانة العامة وكانت تعرف باسم « لجنة الخبراء الماليين » وكان يرأسها احمد عبد الغفار باشا - من مصر - . والغريب في الامر انه لم تكن هنالك ميزانية محددة ، كما انه يصعب تحديد ميزانية الجيش الشهرية أو السنوية اذ لم تكن تستقر على رقم معين ، وكان هناك تفاوت واضح بين نفقات كل شهر بالنسبة للشهر الاخر . هذا وقد قدمت الامانة العامة مبلغ مليون جنيه مصري للجنة العسكرية عند تشكيلها في تشرين الاول ١٩٤٧ ثم دفعت مليوناً ثانياً بعد اجتماع مجلس الجامعة في القاهرة في اوائل كانون الاول ١٩٤٧ . وكان المفروض ان تمول هذه « الميزانية الفلسطينية » من قبل الدول الاعضاء السبع فتدفع كل منها حصة تماثل النسبة المئوية التي تدفعها كالتزام سنوي لتمويل ميزانية الجامعة ، فكانت مصر تتحمل النسبة الأعلى وهي ٤٢٪ في حين كانت المملكة اليمنية تقدم ٣٪ وهي النسبة الأدنى . كانت المقتضية العامة - عن طريق دائرة المحاسبة فيها - تتولى أمور الانفاق وتقوم بتدقيق حسابات قوات الانتقاد وترسل في اول كل شهر محاسبين وامناء صندوق للفواج المختلفة حيث كانوا يقومون بدفع المخصصات والرواتب والسلف لافراد الوحدات في أماكن تواجدهم .